اتخذته الحكومة يوم ١٥/٦/١٩٨٢، بشأن وجوب قيام الجيش اللبناني أو الكتائب باحتلالها. وزعم بيغن أنه لم يخطر على بال أحد في حكومته باستثناء الوزير دافيد ليفي، بأن رجال الكتائب قد يتجاوزون إطار المهمة الملقاة عليهم داخل المخيمات، نافياً أن يكون رئيس شعبة المخابرات العسكرية يهوشواع ساغي أو رئيس الموساد، قد حذراه عشية دخول الكتائب إلى صبرا وشاتيلا، من خطر عمليات الانتقام أو القتل. إلا أن عضوي اللجنة القاضي باراك والعميد افرات، فاجآ رئيس الحكومة بافتباسهما من محضر جلسة الحكومة المذكورة سابقاً، حديثاً لرئيس الأركان ايتان، يحذّر فيه بشدة من مغبة دخول الكتائب إلى المخيمات، إذ «ستحدث كارثة لا سابق لها». ولكن بيغن أنكر أنه سمع مثل هذا التحذير، مدعياً أنه لا يتذكره أبداً، وانه سمع بنبأ المجزرة لأول مرة يوم السبت بعد الظهر من إذاعة لندن (بي. بي. سي)، حيث أسرع بالاتصال برئيس الأركان ووزير الدفاع اللذين زوّداه بالتفاصيل (انظر نص شهادة بيغن كاملة في معاريف، ٩/١١/١٩٨٢).

ومن أبرز العسكريين الذين أدلوا بشهاداتهم أمام لجنة التحقيق رئيس الأركان رفائيل ايتان الذي شهد يوم ٢٤/١٠/١٩٨٢ في جلسة مغلقة، ثم قائد المنطقة الشمالية العميد أمير دروري، يوم ٣١/١٠/١٩٨٢. وعلى الرغم من إصرار دروري، في شهادته على «عدم معرفته أو سماعه شيئاً قبل المجزرة أو خلالها»، فقد أوضح بعض الأمور الأساسية وأبرزها ما يلي: أولاً، قبل دخول الكتائب المخيمين طرح أحد الضباط الذين يعملون تحت أمرته، احتمال حدوث مجزرة فيهما. وكان ردّ دروري انه تمّ تحذير هؤلاء من التعرض للسكان المدنيين، وانه يأمل بأن يتصرفوا على هذا النحو. وهذا يثبت أنه كانت هنالك شكوك لدى الضباط الاسرائيليين في امكان التزام رجال الميليشيات بما أوكل إليهم فقط. ثانياً، ان دروري أمر بإيقاف العملية داخل المخيمات يوم الجمعة صباحاً بعد سماعه لبعض «الأقوال» من قائد الفرقة التي تحاصر المخيمين، وعلى الرغم من ذلك لم يبادر إلى سحب القتلة من داخلهما الا يوم السبت صباحاً، أي بعد مرور يوم كامل، حيث واصل هؤلاء جريمتهم في قتل المئات من المدنيين.

وحسب قوله أيضاً، فان رئيس الأركان لم يهتم بسؤاله عن السبب الذي دعاه إلى إيقاف عمليات هذه القوات داخل المخيمين، عند ابلاغه بالموضوع يوم الجمعة صباحاً، وربما كان السبب في ذلك ان هذا الأخير، كان على علم بما يجري داخلهما (هآرتس، ١/١١/١٩٨٢). إلا ان شهادة ضابط المدرعات المدعو آلي جربوفسكي في اليوم نفسه الذي أدلى به دروري بشهادته، أي في ٣١/١٠/١٩٨٢ — وجربوفسكي كان يشارك في حصار المخيمين أثناء المجزرة، وكان موقعه على بعد ٢٠٠ متر من مخيم شاتيلا — قد فنّدت ما أدلى به قائد المنطقة الشمالية من انه «لم يسمع ولم يرَ ولم يتذكر شيئاً». فقد اعترف هذا الضابط أمام اللجنة، بانه شاهد يوم الجمعة ١٦/٩/١٩٨٢، عمليات قتل نفذها الكتائبيون في المخيم، وأبلغ الأمر إلى قادته (دافار، ١/١١/١٩٨٢).

وكانت اللجنة، بعد ان انهت سماع شهادات الشهود الرئيسيين، وقبيل اختتام اعمالها، قد أصدرت اشعاراً الى تسعة من كبار المسؤولين الاسرائيليين السياسيين والعسكريين ابلغتهم بموجبه انها قد تحملهم مسؤولية عن المجزرة بناءاً على الشهادات التي استمعت اليها حتى تلك المرحلة من تحقيقها، وأحيط هؤلاء علماً بحقهم في ابراز اثباتات اخرى للجنة اذا شاؤوا، تبرئة لساحتهم. وهؤلاء المسؤولون هم: رئيس الحكومة مناحيم بيغن، ووزير الدفاع ارئيل شارون، ووزير الخارجية اسحاق شامير، ورئيس الأركان رفائيل ايتان، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية يهوشواع ساغي، ورئيس مؤسسة المخابرات والمهمات الخاصة (الموساد)، وقائد المنطقة الشمالية الجنرال امير دروري، والعميد عاموس يارون القائد الأعلى لفرقة المشاة والمظليين في موقع بيروت، وآلي جوداتي مساعد وزير الدفاع. ويستنتج من اشعار اللجنة ان كلاً من هؤلاء المسؤولين قد يدان من قبلها، ضمن نطاق مسلاحياته، بتحمل قسط من المسؤولية عن المجزرة، بتهمة التغاضي عما حدث، أو عدم توقعه، أو حتى السكوت عنه، أو عدم القيام بواجباته تجاه منع المجزرة أو إيقافها في الوقت المناسب (إذاعة اسرائيل العبرية، ٢٤/١١/١٩٨٢، الساعة ١٩).